

تحليل التمويل الدولي والنمو الاقتصادي في بلدان عربية مختارة

Analysis of international finance and economic growth in selected Arab countries

م.م. علي عباس عبيد الجبوري

مديرية تربية النجف الأشرف

Asst teacher. Ali Abbas Obaid Al-Jubouri

Najaf Education Directorate

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.v1i74\(B\).17740](https://doi.org/10.36322/jksc.v1i74(B).17740)

الملخص:

يمثل التمويل الدولي الحركة الرئيسية للاقتصاد عبر انتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول لغرض سد حاجات تلك الدول من هذه الاموال وديمومة تحقيق النمو الاقتصادي. يهدف البحث الى دراسة مفهوم التمويل الدولي ومعرفة دوره في اقتصادات البلدان العربية الريعية المختارة, وايضا الى تحليل العلاقة ما بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي في هذه البلدان والتعرف على مصادر التمويل الدولي, وتبرز مشكلة البحث في مدى تأثير العلاقة بين التمويل الدولي في البلدان الريعية المختارة, وان ابرز النتائج التي توصل اليها البحث تتمثل في ان هناك علاقة طردية ما بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي وان سياسة التمويل الدولي تتجلى بالحصول على الاموال اللازمة بهدف نمو القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة, وتوصل البحث الى ضرورة تبني سياسة تمويل دولية تعمل على دعم المشاريع العامة والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول الريعية, والتي تقود الى تحقيق النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي. الكلمات المفتاحية: تحليل التمويل الدولي، النمو الاقتصادي، نماذج مختارة من بلدان عربية.

Abstract:

International finance represents the main movement of the economy through the transfer of capital between different countries in order to



meet the needs of those countries for these funds and the sustainability of achieving economic growth. The research aims to study the concept of international finance and know its role in the economies of the selected Arab rentier countries, and also to analyze the relationship between international finance and economic growth in these countries and identify the sources of international finance. The research problem emerges in the extent of the impact of the relationship between international finance in the selected rentier countries, and the most prominent results reached by the research are that there is a direct relationship between international finance and economic growth and that the international finance policy is manifested by obtaining the necessary funds for the purpose of growing the public and private economic sectors, and the research reached the necessity of adopting an international finance policy that works to support public and private projects in various economic sectors in rentier countries, which leads to achieving economic growth in the gross domestic product.

Keywords: Analysis of international finance, economic growth, selected models from Arab countries.

المقدمة:

يمارس مفهوم التمويل الدولي دوراً رئيسياً وإيجابياً في عملية انتقال رؤوس الاموال بين دول العالم لسد



حاجة تلك الدول من التمويل عبر الانظمة الاقتصادية المالية سواء كانت عامة او خاصة, بهدف الحصول على الاموال النقدية لتنمية النشاطات الاقتصادية من خلال المصادر المتنوعة سواء كانت رسمية او مصادر متعددة الاطراف, اذ يساهم في تحسين المستوى المعاشي لأفراد تلك الدول وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي, والتي تؤدي بدورها الى زيادة الانتاجية والنمو في القطاعات الاقتصادية الحقيقية المتمثلة بحركة رؤوس الاموال تجاه اقتصاديات البلدان العربية الريعانية مثل العراق والسعودية والجزائر, وتبين هذا من خلال تحليل العلاقة ما بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي في هذه الدول. أذ ان هناك علاقة طردية ذات تأثير ايجابي بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي في اقتصاديات البلدان العربية الريعانية, وكلما زادت حركة رؤوس الاموال في هذه البلدان ادى ذلك الى زيادة واضحة في النمو الاقتصادي لهذه البلدان, وتم اعتماد المنهج الاستقرائي باستخدام الاسلوب الوصفي بهدف ابراز المفاهيم المستخدمة في البحث وتحليل المؤشرات الاقتصادية في عينة البحث (العراق, السعودية, الجزائر) للمدة من (٢٠٠٠-٢٠٢٢) وتحليل هذه النتائج ومعرفة ابرز مسبباتها ونتائجها التي انعكس تأثيرها من خلال المؤسسات المالية الدولية والخاصة في هذه البلدان. وتم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول (التمويل الدولي المفهوم -الاهمية -الانواع) فيما تضمن المبحث الثاني (النمو الاقتصادي- المفهوم - النظريات -المصادر), اما المبحث الثالث فتضمن (العلاقة بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي).

المنهجية العلمية للبحث:

اولا: اهمية البحث: تبرز اهمية البحث الى توضيح مفهوم التمويل الدولي الحديث واهميته من خلال مصادر التمويل الاساسية والدور الذي يلعبه في التأثير الذي ينعكس بصورة ايجابية نحو تحسين معدلات النمو الاقتصادي المتزايدة من خلال التأثير الفعال للمؤسسات المالية الدولية ومدى تباينها في البلدان الريعانية مدار البحث (العراق,السعودية,الجزائر).

ثانيا: هدف البحث: يهدف البحث الى جملة من الاهداف أبرزها:

١. توضيح مفهوم التمويل الدولي وبيان دوره على اقتصادات البلدان العربية الريفية (العراق,السعودية,الجزائر).

٢. الاشارة الى ابرز النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

٣. معرفة مصادر التمويل الدولي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

٤. تحليل العلاقة ما بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية الريفية.

ثالثا: مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث في معرفة التأثير ما بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي في اقتصادات البلدان العربية الريفية (العراق,السعودية,الجزائر) وما مدى تأثيرها من خلال العلاقة بينهما وتوضيح نوع التأثير.

رابعا: فرضية البحث: هناك تأثير ايجابي ما بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي في اقتصاديات البلدان العربية الريفية (العراق,السعودية,الجزائر), اذ كلما زادت حركة رؤوس الاموال لهذه الدول, دل ذلك على زيادة في النمو الاقتصادي في هذه البلدان (العراق,السعودية,الجزائر).

خامسا: منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي بهدف توضيح المفاهيم والتحليل بين متغيرات البحث والتحقق من فرضية البحث والوصول الى اهدافه.

سادسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

- الحدود المكانية (العراق - السعودية - الجزائر)

- الحدود الزمانية (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

المبحث الأول: التمويل الدولي: المفهوم، الأهمية، المصادر:

أولا: مفهوم التمويل الدولي: هناك الكثير من التعريفات الاقتصادية التي تناولت مفهوم التمويل الدولي وتباينت وجهات النظر حول هذا المفهوم والتي منها من يرى بأن التمويل الدولي عملية انتقال رؤوس



الاموال بكافة انواعها بين الدول من منطقة الفائض الى منطقة العجز.^١ ويرى اخرون بأنه مجموعة من القرارات الاقتصادية التي تهدف الى تطوير قطاع معين من القطاعات الاقتصادية والكيفية التي يتم من خلالها الحصول على الاموال اللازمة لذلك^٢, ويعرف ايضاً بأنه الوسيلة التي توفرها الانظمة الاقتصادية النقدية بمؤسساتها المشتركة او العامة او الخاصة لتلبية حاجات حركة رؤوس الاموال وطريقة انتقالها بين الدول سواء كانت مباشرة او غير مباشرة , والتي تسعى لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات او للتنمية الاقتصادية وغيرها. ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا بان هدف التمويل الاساسي هو الحصول على الاموال اللازمة من اجل ديمومة استمرار النشاطات الاقتصادية اللازمة سواء كانت حكومية او خاصة, وكما يجب الاخذ بنظر الاعتبار المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة من حيث التكلفة المنخفضة والتي يكون فيها استثمار هذه الاموال مربحاً.^٣

ثانياً: أهمية التمويل الدولي.

تبرز اهمية التمويل الدولي من خلال العديد من الصفات التي تختلف من دولة الى اخرى المانحة للتمويل أي الدول المقرضة والدول المتلقية او المقترضة, ويمكن الاشارة للأهمية عبر الاتي:^٤

١- الدول المانحة المقرضة: اضافة للفوائد المالية المترتبة على منح القروض, قد يكون منح القروض المالية له أهمية ودوافع متعددة, منها فيما يتعلق بتحسين صورة الدولة امام العالم من خلال دورها في محاربة للفقر وقيامها بمساعدة الدول المحتاجة لتحسين مستويات معيشة افرادها , أو لدوافع سياسية يتعلق باتخاذ مواقف وقرارات تخدم مصالح الدولة المانحة للقرض, أو قد يكون الدافع اقتصادياً تتجلى اهميته بتصريف الفائض من السلع في اسواقها ونقلها للدول المقترضة, وكذلك تشغيل وتنشيط شركاتها المحلية في مجال النقل والتأمين والوساطة والاستثمار.

٢- الدولة الممنوحة المقرضة : تبرز الاهمية هنا من خلال فائدة الدول المقرضة في جوانب عدة منها ان هذه القروض تساهم بتوفير رؤوس اموال الكافية لإنجاز مشاريع اقتصادية وتنموية كبيرة مما



يخلق فرصا للعمل وتقلل من مستوى البطالة والفقر وكذلك يساهم في التنمية الاقتصادية، وتحريك عجلة الاقتصاد في ذلك البلد ، بالإضافة لمساهمته في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للسكان من خلال توفير فرص العمل والسكن.

ثالثا: مصادر التمويل الدولي من حيث اجالها وملكيته.

يمكن تصنيف مصادر التمويل الدولي من حيث الفترات الزمنية الى مصادر طويلة الاجل ومصادر قصيرة الاجل، وهناك تقسيمات اخرى لهذه المصادر، وهي المصادر من حيث الجهة الدائنة وتقسم الى نوعين^٥:

١- مصادر تمويل خاصة: هذا النوع من التمويل يتم بواسطة الأفراد أو الشركات أو البنوك الخاصة، ويخضع لشروط وضوابط معقدة و بنسبة فائدة أعلى من التمويل الرسمي .

٢- مصادر رسمية : وهي بدورها تقسم الى نوعين.

أ- مصادر ثنائية: ومن امثلتها المساعدات والقروض طويلة الاجل التي تمتد حتى لغاية ٤٠ عام وتكون نسبة الفائدة عليها منخفضة.

ب- المصادر متعددة الاطراف: وهذا النوع ينشأ من مصدرين رئيسيين وهما

✓ مؤسسات تمويل دولية: وهي اكبر المؤسسات التمويلية في العالم وهي .

- صندوق النقد الدولي الذي يبلغ عدد الاعضاء المساهمين فيه ١٩٠ عضواً ,

- والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يبلغ عدد اعضائه ١٨٩ عضوا. حيث تنشأ هذه الأموال من حصص الاعضاء المساهمين^٦.

✓ مؤسسات تمويل اقليمية: وهي المؤسسات الاقليمية التي تصنف حسب موقعها القاري وهي.

- صندوق النقد العربي الذي يبلغ عدد اعضائه ٢٢ عضوا

- وبنك التنمية الاسيوية الذي يبلغ عدد اعضائه ٦٨ عضوا,

-وبنك التنمية الافريقي الذي يبلغ عدد اعضاءه ٧٨ عضوا منها ٥٣ بلداً افريقيا والباقي هم من خارج القارة الافريقية.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي (المفهوم - النظريات - المصادر):

اولا: تعريف النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها ورفاهيتها، إذ يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات التراكمية طويلة الاجل التي تحصل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا ما يجعل مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً، كما ويعد الاستهلاك المحفز الرئيسي للنمو، وتعد قطاعات الخدمات الاجتماعية والخدمات الانتاجية وقطاع الانتاج السلعي من المساهمين في النمو الاقتصادي للبلدان^٧. ويمكن تعريفه ايضا على انه القدرة التي تمكن الدول من رفع انتاجيتها من السلع والخدمات لسد الاحتياجات المتزايدة من الطلب على تلك السلع والخدمات^٨.

ثانيا: نظريات النمو الاقتصادي

هناك العديد من النظريات حول النمو الاقتصادي وسنتناول هنا أبرز نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث:

١- نموذج هارود - دومار: يرتبط هذا النموذج باسمين من الاقتصاديين وهما الاقتصادي الانكليزي هارود الذي طور التحليل الكينزي من خلال مقالة نشرها عام ١٩٣٩ ثم جاء الاقتصادي الامريكي دومار الذي وضع نفس الافكار ولكن بشكل مستقل، حيث قام بإيضاح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو ١٩٤٧، ويعد هذا النموذج من ابرز نماذج النمو الحديثة التي ظهرت في أربعينيات القرن الماضي، اذا قدم هذا النموذج نقطة الانطلاق في مناقشات مهمة امتدت لثلاث عقود (١٩٥٠-١٩٨٠) وقد لاقى هذا النموذج قبولا كبيرا في المجتمعات الرأسمالية الاوربية^٩، وقد تعرض هذا النموذج الى

انتقادات من قبل الاقتصاديين لأنه وضع افتراضات لا تنطبق على الدول النامية , ومنها (التوظيف الكامل - عدم تدخل الدولة- الاقتصاد المغلق وعدم التعامل مع العالم الخارجي - وإهمال دور البرامج الحكومية في عمليات النمو والتنمية وغيرها من الافتراضات مما جعلها تبتعد عن الواقع وتكون اقرب الى التجريد النظري, مما دفع الاقتصاديين لاعتباره مصمم خصيصا للدول المتقدمة^{١٠}.

٢- نظرية النمو المتوازن: تنسب هذه النظرية للاقتصادي رانجر نركس والذي اوضح بان مفاد هذه النظرية والقيد الاساسي المعوق للنمو هو ضيق حجم السوق والذي يضعف الحافز على الاستثمار وان الطريق الوحيد للتخلص من هذا العائق هو توجيه دفعة كبيرة من الاستثمارات الى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة بالاعتماد على الموارد الاقتصادية غير المستغلة وبالأخص الموارد البشرية الذين يعيشون حالة البطالة المقنعة, بالإضافة لقيام الحكومات بتعبئة المدخرات النقدية وفرض الضرائب وكذلك الاستعانة بالنقد الاجنبي

٣- نظرية النمو غير المتوازن: وهي نظرية مناقضة لنظرية النمو المتوازن تنسب هذه النظرية للاقتصادي البرت هيرشمان الذي ساهم في ابرازها وتطويرها ,وحسب مفهوم الاقتصادي هيرشمان فانه يرى بأن الاستثمارات التي تمارس تأثيراً فعالاً على عملية النمو هي ليست الاستثمارات التي تخلق الاستقرار في الاقتصاد النامي^{١١}, وإنما هي الاستثمارات التي توقض الاختلالات في ذلك الاقتصاد النامي, وبالرغم ان طريق النمو المتوازن يكون اقصر الطرق في تحقيق عملية التنمية ولكن نظرا لعدم توافر متطلباته في ظروف الدول النامية , فانه لذلك يفضل استخدام البديل الذي يتناسب وامكانيات الدول النامية الذي يتمثل في أسلوب النمو غير المتوازن^{١٢} .

٤- نظرية الدفعة القوية: تتمثل فكرة النظرية للاقتصادي روزنشتن رودان, في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية من الاستثمارات للتغلب على عقبة التنمية ويكون الاقتصاد على المسار الموجه للنمو الذاتي. إذ يؤكد الاقتصاديون المؤيدون لنظرية الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاق كبير سيؤدي

إلى حصول زيادة كبيرة وسريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار^{١٣}، ومن ثم سيؤدي الى ارتفاع حجم الادخار مع تسارع في مسار التقدم الاقتصادي وتزايد الاعتماد على الموارد المحلية^{١٤} ، وكما يرى رودان بان للدولة الدور البارز في عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات الصناعية ، فأن السوق المحلية الضيقة لا تحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في المشروعات الصناعية التي تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة ، وكذلك فان المستثمر الخاص يبحث عن الربح الخاص وليس الربح الاجتماعي، وان تدخل الدولة مهم لضمان توفير الموارد المحلية ، ويوضح رودان تبني نظرية الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية ، الحاصلة من برامج الاستثمارات الضخمة في كل من مشروعات البنى التحتية^{١٥}.

ثالثاً: مصادر النمو الاقتصادي.

يستند النمو الاقتصادي على مجموعة رئيسية من المصادر ويمكن اجمالها بالاتي^{١٦}:

- ١- الموارد البشرية والعمل: يعد هذا العنصر من اهم عناصر النمو الاقتصادي لانه بالرغم من امتلاك الدول للتقنيات المتطورة لكنها تبقى بحاجة للعمالة الماهرة للإدارة والصيانة وغيرها.
- ٢- الموارد الطبيعية: ونقصد بها الاراضي والغابات والنفط والغاز والفحم ومناجم الذهب والالماس، والتي اذا ما استخدمت بالشكل الصحيح فأنها ستدعم النمو الاقتصادي.
- ٣- تكوين رأس المال التراكمي: ويشمل هذا كل الطرق والمحطات والبنية التحتية ووسائل النقل والحواسيب المتطورة. ومما تجدر الاشارة اليه في ان العديد من البلدان سريعة النمو قد تخصص من ١٠% الى ٢٠% من الناتج المحلي الاجمالي لتكوين رأس المال.
- ٤- الابتكارات والتغير التقني: ان التطور الحاصل في التقنيات الحديثة والحواسيب اللوحية قد ساهم بشكل كبير في زيادة الانتاجية وانتاج سلع جديدة، والذي انعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي. وللمزيد حول هذا ينظر للجدول رقم (١) :

جدول (١) مصادر النمو الاقتصادي ومكوناتها

مكوناتها	مصادر النمو الاقتصادي
حجم العمالة وانضباطهم ومستوى تعليمهم والمهارات	الموارد البشرية والعمل
الثروة النفطية والغاز والفحم والثروة السمكية والحيوانية والغابات والمناجم	الموارد الطبيعية
المصانع والمعدات والطرق ووسائل النقل	تكوين رأس المال التراكمي
الخبراء والفنيين والعلماء والمهندسين	الابتكارات والتغير التقني

المصدر: صندوق النقد العربي, مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية.العدد٦٠١ , ٢٠٢٢, ص٢.

المبحث الثالث: العلاقة بين التمويل الدولي والنمو الاقتصادي:

يتسم التمويل الدولي والنمو في البلدان العربية بالتعقيد والتنوع ,وعادةً ما يلعب التمويل الدولي دورًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الاستثمارات والمساعدات المالية. ومع ذلك قد يتوقف تأثير هذا التمويل على امور كثيرة, منه^{١٧}.

١- كفاءة استغلال تلك الأموال .

٢- وفعالية إدارة الاقتصاد وسياسات التنمية في هذه البلدان.

٣- اختلاف النتائج من دولة إلى أخرى بناءً على عوامل مثل الاستقرار السياسي .

٤- شفافية وإدارة الأموال والتكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية.

وتم التركيز على مجموعة دول عربية ريعية من حيث علاقتها بالتمويل الدولي والنمو الاقتصادي وهي (السعودية والجزائر بالإضافة للعراق) وسنتناول باختصار الشكل الاقتصادي لكل دولة على حدة.

أولاً: السعودية: يعد اقتصاد المملكة العربية السعودية من أكبر عشرين اقتصادًا في العالم، وأكبر اقتصاد عربي لعام ٢٠٢٢ وكذلك في منطقة الشرق الأوسط .وهي عضو دائم ضمن دول أوبك. وكذلك في دول مجموعة العشرين. تمتلك السعودية ثاني أكثر الموارد الطبيعية قيمة في العالم، إذ تقدر تلك الاحتياطات



النفطية ب(٢٦٧,٢) مليار برميل في عام ٢٠٢١ وقد قامت الحكومة في الإصلاحات الهيكلية على الجانبين المالي والاقتصادي, مما انعكس بصورة ايجابية على نمو الناتج المحلي الاجمالي للأنشطة غير النفطية الذي شهد ارتفاعاً متواصلاً في ٢٠٢٣. وتوقعت الحكومة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى ما نسبته ٥,٩% خلال العام ٢٠٢٣. ونتيجةً لتلك الإنجازات, أعلن عدد من وكالات التصنيف الائتماني وصندوق النقد والبنك الدوليان رفع التوقعات لنمو الاقتصاد السعودي. إذ صرح صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد السعودي شهد تحولاً ملحوظاً نتيجة الإصلاحات الجارية للحد من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية وتطوير الاستثمارات^{١٨}. في حين رفعت وكالة فيتش تصنيفها الائتماني للسعودية مع نظرة مستقبلية مستقرة نتيجة لقوتها المالية وحجم أصولها السيادية. توقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني, أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السعودي إلى ٣,٥% خلال عام ٢٠٢٤, رافعة توقعاتها للنمو إلى ٠,٤% في عام ٢٠٢٣, من ٠,٢% , في تقرير سابق صدر في حزيران الماضي. وقد ركزت الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤, التي أقرها مؤخراً مجلس الوزراء, على العمل على تعزيز القطاعات غير النفطية التي يتوقع أن تساهم في رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى ٤,٤% العام المقبل. إذ قُدرت الإيرادات ب(٣١٢,٥ مليار دولار) والنفقات (٣٣٣,٦ مليار دولار), وبعبء محدود عند (٢١ مليار دولار). وتشير التقارير إلى إمكانية وصول نسب النمو إلى (٥,٧) خلال عام ٢٠٢٤^{١٩}.

ثانياً : الجزائر: ان الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري يتضح من خلال المساهمة الكبيرة للإيرادات النفطية التي تتراوح ما بين (٤٥%-٤٨%) من مجموع الإيرادات الكلية, ويتضح أيضاً ان من سمات الاقتصاد الجزائري اعتماده الكبير على النفط وسيطرة هذا القطاع على موازنة البلد وهذا يعد مشكلة بسبب اعتماد القطاعات الأخرى على العوائد النفطية, بالرغم من ان الجزائر تحتل المركز الثالث كأقوى اقتصاد عربياً بعد السعودية والامارات, إلا أن عدم الاهتمام بتنويع الاقتصاد باستغلال تلك الإيرادات, أذ



بلغت قيمة الصادرات النفطية لغاية عام ٢٠١٩ بحوالي (٩٧%) من اجمالي الصادرات. أن هذا يقودنا الى حقيقة وهي ان النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على النمو في قطاع النفط^{٢٠}. وتجدر الاشارة الى ان اجمالي انتاج النفط الخام في الجزائر حتى عام ٢٠٢١ قد بلغ (٨٥٠) الف برميل يوميا والغاز الطبيعي المسوق (١٠٥) مليار متر مكعب يومياً^{٢١}.

ثالثاً: العراق: صنف العراق من ضمن الدول الريعية ايضاً والذي يكاد يعتمد كلياً على النفط كمصدر لإيراداته، وهناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الإقتصاد العراقي والتي يمكن إيجازها بالاتي:

١. يعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر أساسي للإيرادات الحكومية.
٢. تأثر القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة بشدة بالأحداث السياسية والاقتصادية، خاصة بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣. على الرغم من زيادة الإيرادات النفطية بعد تلك المدة.
٣. عدم وجود تخطيط استراتيجي لإدارة موارده.

٤. فشل في استثمار هذه الموارد الطبيعية والبشرية بشكل فعال أدى إلى استمرار الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في الموازنة. وتجدر الاشارة الى اجمالي انتاج العراق من النفط الخام لغاية عام ٢٠٢١ قد بلغ (٣,٩٧١) الف يرميل يومياً، والغاز الطبيعي المسوق (١٥,٣) مليار متر مكعب^{٢٢}. إضافة لما سبق يمكن تناول أهم مؤشرات النمو الاقتصادي للدول مدار البحث الجدول رقم (٢).

جدول (٢) مؤشرات النمو الاقتصادي (العراق، مصر، الجزائر) للمدة من (٢٠٠٠-٢٠٢٢)^{٢٣}

الدول	العراق			السعودية			الجزائر		
	GDP	AGDP	G%	GDP	AGDP	G%	GDP	AGDP	G%
المؤشرات									



									السنة
3.8	17804	54.7	5.6	8795.3	189.5	16.9	1963.7	48.36	2000
5.9	313.3	103.2	5.6	13462.8	328.4	1.7	1740.7	49.95	2005
3.6	4495.9	161.2	5	17958.9	528.2	6.4	4430.4	138.5	2010
3.7	4197.4	165.9	4.1	19977.8	654.2	4.7	4416.9	166.7	2015
٥,١ -	3337.3	145.7	-٤,١	19539.6	703.3	-١٢	4332.3	184.3	2020
3.4	3700.3	163.4	٤,٣٠ -	24315.6	874.16	9.3	4141.4	207.69	2021
3.2	4342.6	195	4.30	30443.9	1000.11	8.7	4335.8	264.18	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة من.

(١) <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ-FJ>

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بأن العراق قد حقق معدلات متزايدة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت في عام ٢٠٠٠ ب(٤٨,٣٦) مليار دولار ثم في عام ٢٠٢٠ (١٨٤,٣) بينما في عام ٢٠٢٠ تبدو هذه الزيادة كبيرة جداً بالمقارنة مع الاعوام السابقة وبالرغم من تداعيات الجائحة التي ضربت اقتصادات العالم والنمو السالب الذي بلغ ادنى معدل في تاريخ الاقتصاد العراقي بنحو (-١٢%) بسبب توقف





الصادرات النفطية في الربع الاول من عام ٢٠٢٠ ثم عاد ليتعافى منتصف العام نفسه ثم بلغ النمو معدلات غير مسبوقه حتى بلغ (٩,٣%) في عام ٢٠٢١. اذ يعد هذا المستوى هو الأعلى الذي تحقق منذ عقدين من الزمن ويعد ايضا الاعلى نمواً في المنطقة العربية , أما متوسط نصيب الفرد فقد استمر في الارتفاع حتى بلغ في عام ٢٠٢٢ بحدود (٤٣٣٥,٨) وهذا يدل على وجود تمويل دولي متمثل بحركة رؤوس الاموال بوصفها الوسيلة التي توفرها الدولة عبر الانظمة الاقتصادية المالية من خلال مؤسساتها العامة والخاصة ومدى علاقتها بالنمو الاقتصادي. الذي شهده الاقتصاد العراقي اما السعودية, فيلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول اعلاه, الوتيرة المتسارعة والزيادات الحاصلة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي اذ يلاحظ الفارق ما بين الاعوام من ٢٠٠٠-٢٠٢٢ بحدود (٨١٠,٦١) مليار دولار وهي تعد الاعلى على مستوى المنطقة العربية وجاءت هذه الزيادة نتيجة للتطور الحاصل في القطاع النفطي وزيادة الانتاج الذي تجاوز ١٠ مليون برميل يومياً. وهذا مؤشر واضح في حركة التمويل الدولي الذي انعكس بصورة ايجابية على كافة الانشطة الاقتصادية بين مصادر التمويل الدولي المتنوعة مما ساهم في زيادة العوائد الناجمة من ارتفاع حجم الصادرات النفطية. اما معدلات النمو التي انخفضت بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ بسبب الاحداث التي تزامنت خلال المديتين انفتي الذكر منها الاحداث الارهابية (داعش) التي تسببت في اضطراب المنطقة العربية وكذلك ازمة جائحة كورونا عام ٢٠٢٠ التي عطلت الاقتصاد العالمي ككل وبعد هذه الازمات بدأت معظم الدول بالتعاف التدريجي ومنها السعودية التي وضعت برامج وخطط كبيرة للنهوض بواقعها الاقتصادي , حتى بلغت نسبة النمو (٤,٣%) عام ٢٠٢٢ بعد ان كانت (-٤,٣%) في العام ٢٠٢١ والعام ٢٠٢٠.

اما الجزائر. بالرغم من التنامي السريع في قيم الانتاج المحلي الاجمالي حتى عام ٢٠٢٠ فنلاحظ انخفاض بقيمة (٢٠,٢) مليار دولار عن عام ٢٠١٥. وينعكس هذا ايضا على متوسط نصيب الفرد الذي انخفض ليصل الى (٣٣٣٧,٣) بعد ان كان قد بلغ بنحو (٤١٩٧,٤) في عام ٢٠١٥, ومعدل النمو



الذي انخفض ليصبح سالباً وبمقدار $(-٥,١\%)$ في عام ٢٠٢٠ بعد ان كان بنسبة $(٣,٧\%)$ في عام ٢٠١٥. ثم عاد ليتعافى حتى بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٢١ بنحو $(١٦٣,٤)$ مليار دولار وفي العام الذي يليه قد بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (١٩٥) مليار دولار , وكذلك يلاحظ ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج حتى بلغ في عام ٢٠٢٢ بنحو $(٤٣٤٢,٦)$ دولار , وبمعدل نمو بلغ في العام نفسه بنسبة $(٣,٢\%)$ مرتفعاً عن العام ٢٠٢٠ الذي بلغ فيه نسبة سالبة تقدر $(-٥,١\%)$. ويرى الباحث بان التمويل الدولي ممكن ان يسهم في العدد من التغيرات الايجابية للدول الريعية المذكورة منها مساهمته في إعادة إعمار البنية التحتية المتأثرة بالنزاعات وتحسين الخدمات الأساسية, وكما سيدعم التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة, مما يعزز التنوع الاقتصادي ويخلق فرص العمل .

مما يمكنها من ان تكون قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وخلق فرص العمل, لتعزز التوازن والاستقرار الاقتصادي للبلدان المعنية. هذا من جانب ومن جانب اخر يمكن ملاحظة التأثير الايجابي لحركة رؤوس الاموال الدولية على الدول المشار اليها أعلاه, مما ساهمت في تحسن واقع بالنمو الاقتصادي نحو مستويات مرتفعة ,واستطاعت الانتقال بالنمو من المرحلة السالبة التي ظهرت في عام ٢٠٢٠ نتيجة تدهور التمويل الدولي , وكذلك ينطبق الحال على الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد. وتجدر الاشارة الى ان مجموع قيمة الديون الخارجية للسعودية قد بلغت ٢٥٠,٧ مليار دولار وتحتل المركز الثاني عربيا في حجم المديونية تليها الجزائر بالمركز الثالث عربيا ب ١٠٩,٦ مليار ودولار ثم العراق بالمركز الخامس عربيا ب $(١٠٤,١)$ مليار دولار^{٢٤}.

الاستنتاجات:

١. ان سياسة التمويل الدولي تتمثل بالحصول على الاموال الضرورية بهدف نمو القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية في عينة البحث للبلدان العربية الريعية المختارة (العراق, السعودية, الجزائر).

٢. حققت السعودية نمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسب مرتفعة في الاعوام الاخيرة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية للحد من الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد.

٣. يتصف الاقتصاد الجزائري بالصفة الريعية من خلال اعتماده الكبير على الايرادات النفطية والتي تساهم بشكل كبير في تمويل موازنته وندرة في تنويع اقتصاده.

٤. يعتمد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي بصورة شبه كلية مما انعكس هذا بشكل سلبي على بقية القطاعات الاقتصادية وتبين واضحا من خلال تراجع معدلات النمو في هذه القطاعات مقارنة بالقطاع النفطي.

التوصيات:

١. ضرورة اتباع سياسة تمويل دولية تعمل على دعم المشاريع العامة والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الدول الريعية (العراق، السعودية، الجزائر)، مما يؤدي هذا الى تحقيق النمو الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي لها.
٢. ضرورة تبني خطط واعداد برامج للاقتصاد السعودي للنهوض بواقعه الذي شهد تراجعا في معدلات النمو للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢١) بسبب الازمات التي تعرض لها والتي قادت الى تذبذب في النشاط الاقتصادي.
٣. العمل على ضرورة تحول الاقتصاد العراقي من الصفة الريعية النفطية الى اقتصاد اقل اعتماداً على النفط وتنويع مصادر الدخل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى في البلد.

الهوامش:

- ١ مايج شبيب، حسن كريم، التمويل الدولي - اسس نظرية واساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، العراق، ٢٠١٥، ص ٢٨.
- ٢ عادل مبروك، أساسيات التمويل محاضرات كلية التجارة، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢.



- ٣ عمار عبد الهادي، التمويل الدولي والعلميات الاقراضية للصندوق العربي للأئماء الاقتصادي، مجلة جامعة الانبار للأئماء الاقتصادي، العدد ٤، ٢٠١١، ص ١٩٣.
- ٤ اكبر عمر محي الدين، التمويل الدولي، الاكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٩، ص ٥.
- ٥ مايح شبيب، حسن كريم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- ٦ خديجة الخالدي، سلسلة محاضرات مقياس: التمويل الدولي، ٢٠٢١، ص ٤٠.
- ٧ جلال خشيب، النمو الاقتصادي، ٢٠١٦، ص ٤.
- ٨ صندوق النقد العربي، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، العدد ١٠٦، ٢٠٢٢، ص ١.
- ٩ عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٢١، ص ١٥.
- ١٠ عبد الرزاق بني هاني، نظريات التنمية والنمو والسكان، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٢٠، ص ١٩٠.
- ١١ امين حواس، نظريات التنمية، جامعة ابن خلدون، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٣٦.
- ١٢ امين حواس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.
- ١٣ الاء ناظم عباس، أثر مؤشرات العمق المالي في النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٥_١٩٢٠)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠٢١، ص ٨٤.
- ١٤ ماجد حسني صبيح، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٦٠.
- ١٥ محمد صادق جميل، نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن، مجلة الدراسات المستدامة، العراق، ٢٠٢٢، ص ٢٠٢٦.
- ١٦ صندوق النقد العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١-٢.
- ١٧ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبرترول (اوابك)، التقرير الاحصائي السنوي، ٢٠٢٢، ص ١٤.
- ١٨ ممدوح عوض، التنوع واثره على نمو الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، ٢٠١٤، ص ١١٢.
- ١٩ صندوق النقد العربي، افاق الاقتصاد العربي، الاصدار ٢٠٢٣، ١٩، ص ٩.
- ٢٠ سامية معنوق، معضلة الربيع في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد الاول، ٢٠٢٠، ص ١٨٥-١٨٦.
- ٢١ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبرترول (اوابك)، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢٢، ص ٧.
- ٢٢ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبرترول (اوابك)، مصدر سبق ذكره، ص ٧.



<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ-FJ> ٢٣

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/6/> ٢٤

المراجع:

١. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/6/> .
٢. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ-FJ> .
٣. الاء ناظم عباس, أثر مؤشرات العمق المالي في النمو الاقتصادي- دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٥_١٩٢٠), رسالة ماجستير, جامعة الكوفة, كلية الادارة والاقتصاد, قسم العلوم المالية والمصرفية, ٢٠٢١.
٤. اكبر عمر محي الدين, التمويل الدولي, الاكاديمية العربية في الدنمارك, ٢٠٠٩.
٥. امين حواس, نظريات التنمية, جامعة ابن خلدون, الجزائر, ٢٠٢١.
٦. جلال خشيب, النمو الاقتصادي, ٢٠١٦.
٧. خديجة الخالدي, سلسلة محاضرات مقياس: التمويل الدولي, ٢٠٢١.
٨. صندوق النقد العربي, مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية. العدد ١٠٦, ٢٠٢٢.
٩. عادل مبروك, أساسيات التمويل محاضرات كلية التجارة, مطبعة جامعة القاهرة, ٢٠١٤.
١٠. عبد الحليم شاهين, التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ٢٠٢١.
١١. عبد الرزاق بني هاني, نظريات التنمية والنمو والسكان, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, الاردن, ٢٠٢٠.
١٢. عمار عبد الهادي, التمويل الدولي والعلميات الاقراضية للصندوق العربي للأمناء الاقتصادي, مجلة جامعة الانبار للأمناء الاقتصادي, العدد ٤, ٢٠١١.
١٣. ماجد حسني صبيح, التنمية الاقتصادية, جامعة القدس المفتوحة, عمان, ٢٠٠٨.
١٤. مايح شبيب, حسن كريم, التمويل الدولي- اسس نظرية واساليب تحليله, دار الضياء للطباعة والنشر, الطبعة الاولى, العراق, ٢٠١٥.
١٥. محمد صادق جميل, نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن, مجلة الدراسات المستدامة, العراق, ٢٠٢٢.
١٦. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبرترول (اوابك), التقرير الاحصائي السنوي, ٢٠٢٢.

